سلسلة من الاجراءات لدعم التوجه الوطني الفلسطيني وابراز الهوية الفلسطينية، متوخين منها مصلحة القضية الفلسطينية والشعب العربي الفلسطيني.

ويأتي هذا القرار، كما تعلمون، بعد ثمانية وثلاثين عاماً من وحدة الضفتين، وبعد أربعة عشر عاماً من قرار قمة الرباط باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبعد ستة اعوام من قرار قمة فاس التي أجمعت على قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين كأساس من أسس التسوية السلمية ونتيجة لها.

ويقيننا ان قرارنا باتخاذ هذه الاجراءات لا يفاجئكم. فالكثيرون منكم ترقبوه. والبعض منكم طالبوا به قبل اتخاذه بزمن. أما مضمونه، فقد كان للجميع، ومنذ قرار قمة الرباط، محل نقاش وبحث واجتهاد.

ومع ذلك، فيمكن للبعض ان يتساءل لماذا الآن ؟ لماذا نتخذ القرار اليوم ولم نتخذه غداة قرار قمة الرباط ؟ أو غداة قرار قمة فاس مثلاً ؟

وجوابنا [عن] ذلك يقتضينا الرجوع الى عدد من الحقائق التي سبقت قرار الرباط، والى الاعتبارات التي انطلق منها النقاش والبحث حول الشعار الهدف الذي رفعته منظمة التحرير الفلسطينية وعملت لكسب التأييد له، عربياً ودولياً، وهو هدف اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، الذي يعني، فضلاً عما يعنيه من تطلع المنظمة لتجسيد الهوية الفلسطينية على التراب الوطني الفلسطيني، انفصال الضفة الغربية عن المملكة الاردنية الهاشمية.

أما الحقائق التي سبقت قرار الرباط، فقد قمت، كما تذكرون، باستعراضها أمام الاخوة القادة العرب في قمة الجزائر غير العادية في حزيران [يونيو] الماضي. ولعله من المهم التذكير بأن من أبرز هذه الحقائق التي ذكرت كان نص قرار الوحدة بين الضفتين في نيسان [ابريل] العام ١٩٥٠. ويؤكد هذا القرار، في جزء منه، على «المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين، والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة، وبملء الحق، وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة، في نطاق الاماني القومية، والتعاون العربي، والعدالة الدولية».

كما كان من بين هذه الحقائق ما طرحناه العام ١٩٧٢ من تصور للبدائل التي يمكن ان تقوم عليها العلاقة بين الاردن والضفة الغربية وقطاع غزة، بعد تحريرهما. وكان من بين هذه البدائل قيام علاقة اخوّة وتعاون بين المملكة الاردنية الهاشمية والدولة الفلسطينية المستقلة في حالة اختيار الشعب الفلسطيني لذلك. وهذا يعني، ببساطة، اننا أعلنا موقفنا الواضح حول تمسكنا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على ترابه الوطني، بما في ذلك حقه في اقامة دولته الفلسطينية المستقلة، قبل قرار قمة الرباط بأكثر من عامين. وهذا الموقف هو الذي سنظل متمسكين به الى ان يحقق الشعب الفلسطيني أهدافه الوطنية كاملة غير منقوصة، بمشيئة الله.

أما الاعتبارات التي كان ينطلق منها البحث دائماً، حول علاقة الضفة الغربية بالمملكة الاردنية الهاشمية، على خلفية دعوة منظمة التحرير لاقامة دولة فلسطينية مستقلة، فيمكن حصرها في اعتبارين اثنين، هما:

أولاً: اعتبار مبدئي يتصل بقضية الوحدة العربية، باعتبارها هدفاً قومياً تلتقي عليه أفئدة الشعوب العربية وتتطلع الى تحقيقه.

وثانياً: اعتبار سياسي يتصل بمدى انتفاع النضال الفلسطيني من الابقاء على العلاقة القانونية بين ضفتي المملكة.

وجوابنا [عن] تساؤل: لماذا الآن ؟ ينبثق هو الآخر عن هذين الاعتبارين وعن خلفية الموقف الاردني الواضح الثابت تجاه القضية الفلسطينية كما بيّنا.

أما بالنسبة [الى] الاعتبار المبدئي، فان الوحدة العربية بين أي شعبين عربيين أو أكثر هي حق الاختيار لكل شعب عربي. هذا هو ايماننا. وعلى أساس ذلك تجاوبنا مع رغبة ممثلي الشعب الفلسطيني في الوحدة مع الاردن العام ١٩٥٠؛ ومن منطلقه نحترم رغبة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، في الانفصال عنّا في دولة فلسطينية مستقلة. نقول ذلك ونحن في منتهى التفهم؛ ومع ذلك سيظل الاردن معتزاً بحمله رسالة الثورة العربية الكبرى، متمسكاً بمبادئها، مؤمناً بالمصير العربي الموحد، وملتزماً بالعمل العربي المشترك.

أما بالنسبة [الى] الاعتبار السياسي، فقد كانت قناعتنا، ومنذ عدوان حزيران [يونيو] العام ١٩٦٧، ان الاولوية الاولى لعملنا وجهودنا ينبغي ان تنصب